

سرّية بيانات الضحايا تشجع على مقاضاة المتحرّشين في غياب الغطاء الأسري

قانون مصري جديد يحمي الفتاة المتحرّش بها وعائلتها من الوصم والاستهداف



كسر حاجز الصمت

الشباب، خاصة إذا كان طالبا أو رب عائلة وهو ما يتسبب في ضياع حق الضحية. وأضافت حسن، لـ"العرب"، أن إعداد قانون لسرية بيانات ضحايا التحرش لا يكفي لتشجيع الفتيات وأسرهن على مقاضاة المتهمين حيث لا بد من إطلاق حملة توعية شاملة لكسر ثقافة الصمت على التحرش. وأكدت حسن أن أغلب مدمني التحرش لديهم أزمة حقيقية في كيفية احترام الآخر جنسيا، وهؤلاء نتاج تربية أسرية خاطئة زرعت في عقولهم أن جسد أي امرأة حق مكتسب للرجل، والتسامح مع هذه العقليات بالصمت أو الخوف يشجع الآخرين على انتهاك الأعراض لغياب الردع. وشددت المختصون أنه أصبح لزاما على الأسر أن تقتنع بأن الفتاة المتحرّش بها في نهاية الأمر ليست سوى ضحية وبالتالي لا يجوز تحميلها مسؤولية ما حدث أو حتى جزءا من المسؤولية بمجرد خروجها إلى الشارع أو الاختلاط بالذكور أو ارتداء ملابس معينة، لأن التدرج بهذه الحجج الواهية يعني أن العائلات نفسها منحت للمتحرّشين العذر لتكرار جريمتهم مستقبلا.

لم تكرر الفتاة أنها فكرت أكثر من مرة في الانتحار للتخلص من ظلم أسرته وتواصل مطاردات قريبها المتحرّش لها، لكن بعد نشر قصتها تواصل معها مسؤولون من كل من مجلسي الطفولة والمرأة ومن منظمات حقوقية حيث قرر هؤلاء تبني قضيتها أمام المحاكم ما دفعها للتراجع عن أفكار الانتحار والثأر لنفسها ولكرامتها. دعت قضية مريم، وغيرها من الفتيات اللاتي لا يجدن الدعم الأسري بالتوازي مع بعض التعقيدات القضائية، إلى تعالي الأصوات المطالبة بتخصيص دوائر شرطية من ضابطات التحقيق في وقائع التحرش كي تتحدث الفتاة بارية دون خجل أو تريبص. وبرزت هذه الأصوات موقّفا بوجود اتهامات لضباط شرطة رفضوا تحرير محاضر لفتيات تعرضن للتحرش بذريعة الخوف عليهن من الفضيحة وتشويه صورتهم. وبعض النساء كتبن شهادتهن في هذا الشأن. وأوضحت فاطمة حسن، استشارية العلاقات الأسرية، أن المشكلة تكمن في أن ثقافة التسامح مع المتهمين بالتحرش هي السائدة بين الكثير من الأسر، بذريعة الحفاظ على مستقبل

غير أخلاقية مع الشباب ثم ادعاء تعرضها للتحرش من أجل تزييف الحقيقة. وأوضحت السعيد، لـ"العرب"، أن مشكلة الكثير من العائلات أنها تفرض على بناتها الالتزام بعبادات وتقاليد تجعلهن غير واثقات من أنفسهن ومحرومات من استقلالية القرار، ما يعني أن مقاضاة المتحرش في يد الأسرة وحدها حيث أن وعيها وانفتاحها يحفظ للفتاة حقوقها، أما تخاذلها وارتهاها لنظرة المجتمع يدفعها لتجاهل حقيقة تعرض ابتهم للتحرش، وفي البعض من الحالات قد تكذب الأسرة الفتاة وتتهمها بالادعاء. وتروي منشورات على منصات التواصل الاجتماعي لفتيات ذن مرارة التحرش ولم يساعدهن أقرب الناس إليهن، كالأب والأم، وبلغ الأمر حد تكذيب روايتهن مجرد أن التهمة تطال أفرادا تربطهم بالعائلة علاقة اجتماعية. من هؤلاء، قصة فتاة تدعى مريم تفاعل معها الآلاف من المتابعين، وتحدثت عنها بعض وسائل الإعلام عندما كتبت قصة تحرش ابن عمها بها لسنوات، وبلغ الأمر حد محاولة اغتصابها، وعندما شرحت الأمر لوالديها تعرضت للضرب والتعذيب.

عن ضحايا التحرش، عندما يفقدن شجاعة المواجهة، صعوبة التحقيق في الوقت الحالي حيث يكفي هذه المنظمات أن تقوم بدور توعوي وتثقيفي أكبر وأعمق لنشر ثقافة الثأر من المتحرّشين والقضاء على سلبية وانكفاء الأسر. ويوقع المتهم بالتحرش وعائلته مع القانون الجديد، على إقرار رسمي بعدم التعرض للضحية وأي من أفراد أسرتها بسوء، إذا اكتشفت هويتها أمام المحكمة، للمزيد من حمايتها وحماية عائلتها. ويعني هذا الأمر أن شجاعة الفتاة وأسرتها لمواجهة المتحرش قضائيا هو المعيار الوحيد لتفعيل القانون الجديد أو جعله مجرد حبر على ورق، وهو ما يثير مخاوف منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بحقوق المرأة بسبب غياب الوعي الأسري الذي يضمن حفظ حقوق الضحايا لاسيما في المناطق الشعبية. وقالت انتصار السعيد، مديرة مركز مناهضة العنف ضد المرأة، إن خوف الأسرة من المجتمع أكبر عائق أمام انتشار ثقافة الثأر من المتحرّشين لأن المتطرفين يصورون الضحية على أنها الجاني الحقيقي، وهناك من يذهب حد اتهام الفتاة الضحية بارتكاب ممارسة

تتعرض الفتاة ضحية التحرش إلى الأذى مرتين: الأولى بانتهاك حرمتها الجسدية من قبل معتد، والثانية عندما لا تجد الدعم والتعاطف الأسري الذي تحتاجه لتجاوز واقع تعرضها للتحرش ومعالجة أضرارها المادية والمعنوية، حيث أن خوف الأسرة من "الفضيحة" ووصم المجتمع يجبرها على إسقاط حق ابنتها في مقاضاة المتحرش. وجاء إقرار الحكومة المصرية لقانون جديد يضمن سرية البيانات الشخصية لضحية التحرش والشهود ليعزز جهود محاربة ظاهرة التحرش والقبول بها أو التغاضي عنها لأي سبب كان.



أميرة فكري
كاتبة مصرية

أو خوفهن على حياتهن وتجنب نظرة المجتمع السلبية. طالبت النيابة العامة كل فتاة تعرضت للتحرش أن تقدم على مقاضاة الجاني، مع التعهد بحمايتها وعائلتها، شريطة أن تتحلى بالشجاعة من أجل الحفاظ على حقوقها وردع المتحرّشين. لكن في المقابل، يصطدم التحرك الرسمي لحماية حقوق ضحايا التحرش بسلبية أسرية، إذ ترفض أغلب العائلات مطاردة الجاني لأسباب ترتبط بحماية المرأة من "الفضيحة والعار" وتشويه صورتها، وتفكر فتيات بذات المنطق، لأن التمسك المجتمعي كفيلا بإحباطهن، كما يمكن أن تنتشر في العائلة الموسعة شائعة تعرض الفتاة للاغتصاب ما يؤثر على مستقبلها. واتفق كل من المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمية والطفولة على أن "إخفاء معلومات ضحايا التحرش من البالغات والمراهقات، بحسن سمعتهن من التشويه المتعمد، خاصة وأن الكثير من الأهالي لا يتقدمون بلاغات رسمية خشية وصم بناتهن بتسببها بشعيرة بتسريب بيانات الضحية.

وحتى لو تشجعت الفتاة وقررت مقاضاة المتحرش فقد تتعرض لضغوطات متشعبة، من أسرته أو بعض الوسطاء والمعارف وأصحاب النفوذ للتوصل لاتفاق صلح ونسيان ما حدث، ولأنها أحيانا تجد نفسها وحدها في حوض المعركة دون دعم أسري أو مجتمعي تختصر الطريق وتتنازل عن حقها رغما عنها.

تري منظمات حقوقية ونسائية أن إقرار قانون خاص بالحفاظ على سرية بيانات ضحايا التحرش كفيلا بتشجيع الفتيات على الثأر لأنفسهن من المتحرّشين دون غطاء أسري، لأن الدولة توفر لهن الحماية القانونية والدعم المعنوي الذي يغيرهن للتحرك نحو حفظ حقوقهن. ولن تكون للقانون قيمة إذا استمرت الضحايا وأسرهن في تبني نهج السلمية تجاه المتحرّشين وتجنب ملاحقتهم قضائيا، فيألي جانب اضطلاع الحكومة بدورها يقع جزء كبير من المسؤولية على عاتق العائلات التي يجب أن تدعم بناتها حتى بلوغ آخر مراحل التقاضي. وتبدو مطالبات منظمات نسائية وحقوقية بأن تتوجه إلى القضاء نيابة

القاهرة - اتخذت الحكومة المصرية خطوة مهمة لحماية ضحايا التحرش بالموافقة على مشروع قانون مقدم من وزارة العدل، الأربعاء، بالحفاظ على سرية بيانات الضحايا والشهود لمنع التشهير بهم أو استهدافهم أو الضغط عليهم من أجل الصلح. يعرض القانون على مجلس النواب الإيام المقبلة، ومن المتوقع أن تتم المصادقة عليه سريعا، لأنه أصبح مطلبيا شعبيا لكسر ثقافة الصمت في ظل الجدل المتصاعد حول ظاهرة التحرش، منذ واقعة اتهام شاب قبل أسبوع بالتحرش وهتك عرض فتيات. يسمح القانون لكل فتاة تتعرض للتحرش اللفظي أو المادي أن تتقدم بشكوى إلى الجهات المختصة من دون أن يتم إفشاء بياناتها إلا أمام المحكمة وبعد تحريك الدعوى رسميا، حيث تم وضع عقوبات صارمة على كل شخص يقوم بتسريب بيانات الضحية.

قرار الفتاة مقاضاة المتحرش يعرضها لضغوطات متشعبة من أسرته أو بعض الوسطاء والمعارف وأصحاب النفوذ للتصالح ونسيان ما حدث

تحركت وزارة العدل ومعها النائب العام لإعداد القانون بعد تنامي أعداد الفتيات اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي، وأغلبهن يخفن من الإبلاغ عن الجناة ومطاردتهن قضائيا خشية ردة الفعل المجتمعي التي توصلهن غالبا بالمعارف، أو تعرضهن وأسرهن لضغوط وتهديدات تدفعهن للتراجع عن مسار التقاضي.

ضجت منصات التواصل الاجتماعي في مصر باعتراضات تفصيلية لفتيات سبق أن تعرضن لوقائع اعتداء وتحرش جنسي ولم تكن لديهن الشجاعة على مطاردة الجناة، إما لنواظف الأسرة

جمال



أنسب كريم شمسي لممارسة الرياضة

أوصى الدكتور كريستوف ليبش، طبيب الأمراض الجلدية الألماني، بتطبيق كريم شمس مناسب عند ممارسة الرياضة خلال فصل الصيف لحماية البشرة من مخاطر الأشعة فوق البنفسجية الضارة. وأوضح أنه ينبغي استخدام كريم شمس مقاوم للماء وذو مُعامل حماية (SPF) عال يبلغ 50، مع مراعاة تطبيقه قبل ممارسة الرياضة بنحو 20 دقيقة تقريبا، على أن يتم تجديده كل ساعتين إلى ثلاث ساعات. ويتم تطبيق الكريم على أجزاء الوجه المكشوفة المعرضة لأشعة الشمس وهي الجبين والأنف والناطق فوق الشفاه العلوية والأذن.

سلوك المطلقين يؤثر على امتحانات الأبناء

سيئة، حيث أقرّ نحو ثلثي الأبناء الذين تطلق والديهم أن هذا الأمر أثر سلبيا على نتيجتهم في اختبارات الثانوية العامة. وأكدت جو إدواردز، رئيسة جمعية "ريزوليوشن" التي تساعد العائلات على حل مشكلاتها، أن هذه الدراسة كشفت مدى التأثير بعيد المدى للطلاق على الأبناء وأنها تؤكد "على أهمية تقاسم الوالدين إدارة انفصالهما بطريقة تحد من الضغط والتأثير السلبي على الأسرة بأكملها". ويؤكد المختصون على الوالدين المنفصلين يمكنهما تجاوز خلافاتهما وتقاسم الأوار خلال فترة امتحانات الأبناء ومراقبة التحضيرات لها ومتابعتها في كل تفاصيلها ومرآطها بما يجعل الطفل يتخلص من شعور الوحدة الذي يتملكه بمجرد انفصال والديه. كما يشدد هؤلاء على أهمية عدم إشراك الأبناء في خلافات الزوجين المطلقين ولا جعلهم يحضرون على شجاراتهما، بالإضافة إلى تجنب محاولة استمالة الطفل أو جعله يقف في صف أحد الطرفين.

والاستعداد الجيد لامتحانات وهو ما يؤثر على تحصيله الدراسي وقد يتسبب في رسوبه. وكانت دراسة بريطانية، أجريت على شباب تراوحت أعمارهم ما بين 14 إلى 22 ونشرت في العام 2014، قد أظهرت أن الطلاب من أبناء المطلقين معرضون أكثر من غيرهم للحصول على نتائج امتحانات

من نظرة المجتمع السلبية لها في ما يتعلق بطريقة تربية أطفالها وخاصة متابعتها لهم أثناء فترة الامتحانات. وتصل تداعيات الإحساس بالخسارة والتشتت وعدم الأمان وفقدان الاستقرار المنزلي إلى حد فقدان الطفل لتوازنه النفسي، ما يجعله في مرحلة لاحقة عاجزا عن التركيز في المدرسة



تشتت الذهن أثناء الدرس

لندن - تمثل كيفية إدارة فترة امتحانات الأبناء تحديا حقيقيا بالنسبة للوالدين المنفصلين أو المطلقين رسميا، فمشكلات الام مع الأب أو غياب أحدهما قد تفاقم الصعوبات التي يواجهها الأطفال عند اجتيازهم لامتحانات.

ويرتكب الوالدين الكثير من الأخطاء عند التعامل مع أبنائهم مدفوعين بمشكلاتهم الثنائية دون أن يدركوا أن تلك الخلافات ترتد على أبنائهم لاسيما عند اجتيازهم لامتحانات. ويقدم الأخصائيون والمستشارون في شؤون الأسرة وتربية الأبناء نصائح للفتيات التي تمر بمشكلات انفصال ما يجعلهم ينجحون ولو نسبيا في تخفيف تأثير خلافاتهم على الأبناء، ما يجعل اللجوء لمساعدة هؤلاء الخبراء واتباع نصائحهم أمرا ضروريا من قبل الوالدين المنفصلين لتجاوز أبنائهم فترة الامتحانات بأخف الأضرار. وذكرت أمال شباش، الأخصائية المغربية في العلاقات الزوجية، أن الماطلة في المجتمعات العربية تعاني

ديكور



فكرة ديكور لطاولة طعام صيفية جذابة

أوردت مجلة "الفيغنج ات هوم"، المعنية بالأثاث والديكور، أنه يمكن إعداد طاولة الطعام بحيث تتمتع بمظهر صيفي جذاب يؤثر الشهية من خلال المزج بين الإكسسوارات الصفراء والسوداء. وأوضحت المجلة أن الأصفر يتمتع بمظهر ساطع وطابع مشرق ينسج أجواء البهجة والمرح، التي تسود فصل الصيف، مشيرة إلى أن اللون الأسود يسلط الضوء على هذه السمات الجذابة.